

## مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

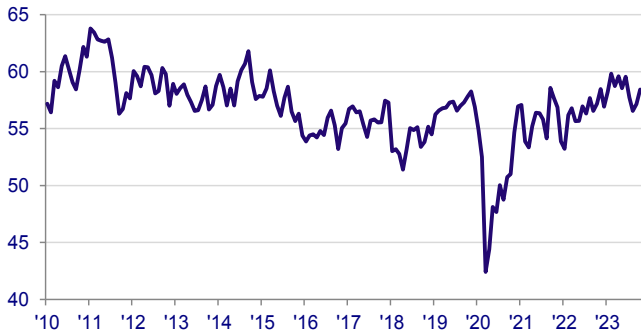
## نمو الوظائف يصل إلى أعلى مستوى له في تسع سنوات مع استمرار تحسن الإنتاج والطلبات الجديدة

## النتائج الأساسية

ارتفاع حاد في مستويات التوظيف

الطلبات الجديدة تنمو بأقوى معدل منذ شهر يونيو

انخفاض أسعار البيع مرة أخرى بالرغم من ارتفاع التكاليف

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI  
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضي

المصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&amp;P Global. تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 23 أكتوبر 2023.

## تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

”في شهر أكتوبر، ارتفع مؤشر مدراء المشتريات التابع لبنك الرياض إلى 58.4 نقطة، مما يشير إلى نمو قوي في القطاع غير المنتج للنفط. وكان هذا التطور الإيجابي مدفوعاً في المقام الأول بالارتفاع الكبير في مستويات التوظيف، مما يعكس زيادة نشاط التوظيف وحجم القوى العاملة. ويعد التوسع في التوظيف علامة واعدة للاقتصاد السعودي، لأنه يشير إلى تزايد الطلب على العمالة وإلى تحسن محتمل في سوق العمل.

”من العوامل الأخرى التي ساهمت في ارتفاع مؤشر مدراء المشتريات هو النمو القوي للطلبات الجديدة، حيث وصلت إلى أعلى مستوى لها منذ شهر يونيو. ويشير هذا إلى تجدد الشعور بالثقة بين الشركات والرغبة في الاستثمار في مشاريع جديدة. وتشير زيادة الطلبات الجديدة إلى توسع السوق كما تشير إلى أن القطاع غير المنتج للنفط يشهد نمواً وطلباً مستدامين على منتجاته.

”ومن المثير للاهتمام أنه على الرغم من مواجهة ارتفاع في التكاليف، استمرت أسعار بيع السلع والخدمات في الانخفاض. ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى المنافسة الشديدة داخل السوق، حيث تسعى الشركات جاهدة للحفاظ على حصتها في السوق من خلال الحفاظ على تنافسية الأسعار. وفي حين أن هذا قد يؤثر على هوامش الأرباح، إلا أنه يفيد المستهلكين من خلال تزويدهم بمنتجات بأسعار معقولة والمساهمة في استقرار الأسعار بشكل عام.

”بشكل عام، يبشر مؤشر مدراء المشتريات لشهر أكتوبر بالخير للاقتصاد السعودي، ويشير إلى أن القطاع غير المنتج للنفط يلعب دوراً مهماً في دفع النمو الذي نتوقع أن يسجل أكثر من 6% هذا العام.”

أشارت شركات الاقتصاد غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية إلى زيادة ملحوظة في التوظيف خلال شهر أكتوبر، وفقاً لمؤشر مدراء المشتريات الخاص ببنك الرياض في المملكة العربية السعودية (PMI®). وقد ساعد الارتفاع القوي في الأعمال الجديدة على حدوث توسع ملحوظ في النشاط، مما أدى إلى أكبر تحسن في أعداد الوظائف خلال تسع سنوات بالضبط.

وساعدت ظروف سوق العمل القوية على حدوث زيادة أسرع في الأجور، مما زاد من ضغوط تكلفة مستلزمات الإنتاج مع تسارع تضخم أسعار المشتريات أيضاً. ومع ذلك، خفضت الشركات أسعار البيع للشهر الثاني على التوالي في ظل تقارير أخرى تفيد بأن المنافسة القوية أدت إلى تأكل الحصة السوقية.

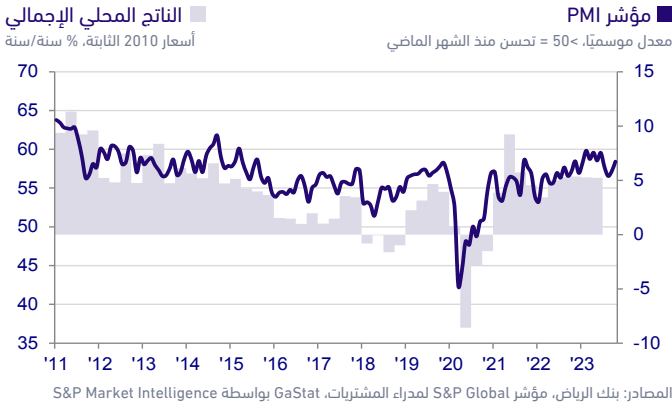
القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي للشهر الثاني على التوالي في شهر أكتوبر، مرتفعاً من 57.2 نقطة في شهر سبتمبر إلى 58.4 نقطة في شهر أكتوبر. وكانت القراءة هي الأعلى منذ شهر يونيو وأشارت إلى تحسن كبير في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية.

واصل النشاط التجاري نموه بمعدل ملحوظ في بداية الربع الرابع، استجابة لطلبات العملاء المتزايدة وتحسن الظروف الاقتصادية. كما أفادت الشركات بوجود زيادة حادة في الأعمال الجديدة الواردة، مع تحسن معدل التوسع إلى أعلى مستوى له منذ أربعة أشهر. وقد ظل نمو الإنتاج والأعمال الجديدة واسع النطاق على مستوى قطاعات التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات.

وأشارت أحدث بيانات الدراسة تحديداً إلى ارتفاع حاد في نشاط التوظيف في القطاع الخاص غير المنتج للنفط. أفادت الشركات التي شملتها الدراسة أن الطلب القوي وتوقعات الإنتاج القوية أدت إلى الحاجة لزيادة أعداد الموظفين. ونتيجة لذلك، ارتفع إجمالي أعداد الموظفين إلى أعلى درجة منذ شهر أكتوبر 2014.

وبالمثل، أفادت الشركات غير المنتجة للنفط بوجود توسع أسرع في نشاط الشراء خلال شهر أكتوبر، وهو ما يمثل أول انتعاش في معدل النمو منذ أربعة



## الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث كبير الاقتصاديين بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2467 <a href="mailto:naif.al-ghaith@riyadbank.com">naif.al-ghaith@riyadbank.com</a>	بدر العبد القادر محلل اقتصادي أول بنك الرياض هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي 2469 <a href="mailto:bader.al-abdulqader@riyadbank.com">bader.al-abdulqader@riyadbank.com</a>
ديفيد أوين خبير اقتصادي أول S&P Global هاتف: 461 461 1491 44+ <a href="mailto:david.owen@spglobal.com">david.owen@spglobal.com</a>	سابرينا مايين اتصالات الشركات S&P Global Market Intelligence هاتف: 030 447 7967 44+ <a href="mailto:sabrina.mayeen@spglobal.com">sabrina.mayeen@spglobal.com</a>

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة [katherine.smith@spglobal.com](mailto:katherine.smith@spglobal.com). لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

أشهر. ويُعزى الارتفاع الكبير في شراء مستلزمات الإنتاج بشكل رئيسي إلى زيادة الطلب من العملاء، مما أدى أيضًا إلى زيادة حادة في مخزون المشتريات. وقد ساعد على نمو المخزون أيضًا انخفاض متوسط فترات تسليم مستلزمات الإنتاج، وإن كان بمعدل أقل حدة من شهر سبتمبر.

وتشير قوة معدل التوظيف إلى أن الشركات غير المنتجة للنفط في المملكة العربية السعودية تمكنت من إنجاز الأعمال الجارية لديها في بداية الربع الرابع من العام. علاوة على ذلك، انخفض حجم الأعمال المتراكمة بأكبر معدل منذ شهر أغسطس 2022. وبالإضافة إلى زيادة أعداد الموظفين، ذكرت الشركات أن السياسات الحكومية الداعمة والتحسينات اللاحقة في سهولة ممارسة الأعمال التجارية ساعدتها على تقليل الأعمال المتراكمة.

من ناحية أخرى، أدى احتدام سوق العمل إلى زيادة ضغوط الأجور في شهر أكتوبر، وقد أدى ذلك إلى جانب الزيادة السريعة في أسعار المشتريات إلى ارتفاع وتيرة التضخم الإجمالي لتكاليف مستلزمات الإنتاج لتسجل أسرع وتيرة في أكثر من عام. ومع ذلك، استمر تخفيض الأسعار للشهر الثاني على التوالي حيث سلطت الشركات الضوء على الضغوط التنافسية، مما أدى إلى أقوى انخفاض في أسعار المنتجات والخدمات منذ شهر مايو 2020.

بالنظر إلى المستقبل، حافظت الشركات على درجة قوية من الثقة في شهر أكتوبر فيما يتعلق بمستقبل النشاط التجاري، حيث أرجعت التفاؤل غالبًا إلى زيادة الطلب ومعدلات الطلب القوية. لكن درجة التفاؤل تراجعت قليلًا.

## المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص والهيئة مقسمة حسب الحجم التصفي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر. لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ [economics@spglobal.com](mailto:economics@spglobal.com).

## نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. [www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi](https://www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi)

## إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدود و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إبهال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.